

مراجعة علمية لكتاب:

Hugues Martin-Sisteron: Finance Islamique et Financement de projets en France, préface d'Alain Couret, Paris: IRJS Editions, Collection: Ethique et normes de la finance, 2012. pp. 464.

(هوغ مارتن سيسترون: التمويل الإسلامي وتمويل المشاريع في فرنسا)

مراجعة: عبدالرزاق سعيد بلعباس

باحث - معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز
جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص: تعرض هذه المراجعة كتاب "التمويل الإسلامي وتمويل المشاريع في فرنسا"، من تأليف هوغ مارتن سيسترون، وأصله رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة باريس الأولى بونتيون السوربون عام ٢٠١١م. ينمحور موضوع الكتاب حول كيفية هندسة المنتجات الإسلامية في تمويل المشاريع التي يتم جزء منها بالطريقة التقليدية القائمة على الاقتراض بالفائدة الربوية، والجزء الآخر بالطريقة الشرعية. مما يعني النظر إلى التمويل الإسلامي ليس كبديل، وإنما كمكمل للتمويل التقليدي.

تعريف بمؤلف الكتاب^(١)

مؤلف الكتاب قانوني فرنسي، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص بأطروحة عنوانها "تكيف متطلبات النظام الأخلاقي الإسلامي لعمليات تمويل المشاريع: آفاق للقانون الفرنسي"، من جامعة باريس ١ بونتيون السوريون عام ٢٠١١م، تحت إشراف ألان كوري (Alain Couret)، وهي أصل هذا الكتاب^(٢) نشره معهد البحث القانونية لجامعة باريس الأولى بونتيون السوريون؛ سلسلة: كرسي أخلاقيات وضوابط التمويل الذي أنشأته الجامعة نفسها بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز ويعمل المؤلف منذ عام ٢٠١١م في مكتب دولي للمحاماة (White & Case LLP)^(٣)، بعد أن شغل منصب مكلف بمهمة في كرسي "أخلاقيات وضوابط التمويل" خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١م، في المكتب الثقافي بقنصلية المملكة العربية السعودية بباريس.

سألت المؤلف عن سر اهتمامه بالتمويل الإسلامي على هامش الندوة الدولية "إلى أبعد من الأزمة: التمويل الإسلامي في النظام المالي الجديد"، التينظمها المركز السعودي الإسباني للاقتصاد والتمويل الإسلامي، بالتعاون مع البيت العربي (Casa Árab)، وجامعة الملك عبد العزيز بمدريد في ١٦ و ١٧ يونيو ٢٠١٠م^(٤)،

(١) يمكن الاطلاع على السيرة الذاتية الكاملة للمؤلف على الرابط الإلكتروني التالي:

https://cenf.univ-paris1.fr/fileadmin/Chaire_CENF/equipe/cv_equipe/CV_Hugues_MARTIN-SISTERON.pdf

- (2) Hughes Martin-Sisteron. *L'adaptation des exigences de l'ordre moral islamique aux opérations de financement de projet: perspectives pour le droit français*, thèse de doctorat en Droit privé, sous la direction d'Alain Couret, Soutenue en 2011 à l'Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, <http://www.theses.fr/2011PA010281>
- (3) <http://www.whitecase.com/>
- (4) Jonathan Langton, Cristina Trullols, and Abdullah Q. Turkistani. *Islamic Economics and Finance: A European Perspective*, London: Palgrave Macmillan, 2011.

فأجابني أنه يُمثّل بالنسبة إليه فرصة إضافية في عمله المستقبلي في المحاماة الدولية في مجال تمويل المشاريع. مما يؤكد إحدى النتائج التي توصل إليها سعد اللحياني في ورقته "هل يُسلِّم الغرب اقتصادياً"^(٥)، وهي أن اهتمام الغربيين بالتمويل الإسلامي لا يُعَيِّر بالضرورة عن قناعتهم به. وتبعتها مقالة للوран فيل (Laurent Weill)، أستاذ التمويل بجامعة ستراسبورغ الفرنسية، يؤكد فيها أنه على إثر احتكاكه بالمهتمين بالتمويل الإسلامي، توصل إلى قناعة بأنهم ينقسمون إلى ثلاث فئات، هي: **الجشعين** (cupides) الذين يهتمون بالتمويل الإسلامي لدفافع مالية بحتة، **والفضوليين** (curieux) الذين يهتمون به بداعف الفضول العلمي، **والمؤمنين** (croyants) بأفضليته مقارنة بالتمويل التقليدي^(٦).

هدف الكتاب

يهدف الكتاب إلى بلورة نموذج لهندسة تمويل المشاريع الكبيرة في فرنسا يتم من خلاله تمويل جزء منها بالطرق التقليدية والآخر بالطرق الإسلامية (ص ١٢٠). فيتم تصميم المنتجات المالية بطريقة ظهر - من حيث الشكل - مراعاة المعايير المفروضة (ص ٢٨١) انطلاقاً من السؤال التالي: كيف يمكن تحقيق التعايش المتجانس بين متطلبات النظام الأخلاقي الإسلامي^(٧) والقانون الفرنسي من خلال عملية تمويل مشترك للمشاريع -أي بتمويل إسلامي، وآخر تقليدي-، بحيث يكون الولاء للقانون الفرنسي على حد تعبيره (ص ٢٨٣)? الحل الأنسب - في نظر

(٥) سعد اللحياني (٢٠٠٩-١٤٣٠هـ) "هل يُسلِّم الغرب اقتصادياً؟"، ضمن كتاب "حوار الأربعاء ١٤٢٩-٢٠٠٨م (٢٠٠٩-١٤٣٠هـ)"، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ٣٨٨.

(٦) Laurent Weill. L'intérêt pour la finance sans intérêt: les 3C, *Les Cahiers de la finance islamique*, No. 4, 2014, pp. 3-6.

(٧) المقصود هنا هو أحكام الشريعة الإسلامية.

المؤلف - هو نمذجة العقود الإسلامية تحت عقود مشابهة من القانون الفرنسي، بحيث يتم تحديد قيود النظام الأخلاقي الإسلامي (ص ٤١١)، أي بتعديل آخر: التحايل على أحكام الشريعة الإسلامية عبر تركيبة معقدة. وهو ما يطرح إشكالية تصميم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية في الدول الأوروبية بين شكلية العقود ومقاصد الشريعة الإسلامية. فالغاية من تصميم المنتجات المالية الإسلامية - من الناحية النظرية -، هي تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في مجال الاقتصاد، أما العقود التقليدية - وإن تشابهت أحياناً مع العقود الشرعية من حيث الشكل (ص ١٣٦) -، فلها مقاصدها الخاصة بحيث تُحتَّزل وفق الاتجاه السائد في التكيف مع متطلبات السوق وقوانينه التي لا يمكن الحياد عنها قيداً أبداً.

التطبيقات الممكنة للتمويل الإسلامي للمشاريع في فرنسا

لم يختر المؤلف هذا الموضوع بالصدفة، ففي عهد وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد (Christine Lagarde) كان يتداول بين المهتمين بملف التمويل الإسلامي في منظمة باريس أوروبلاس (Paris Europlace)، المكلفة برقية تنافسية النظام المالي الفرنسي، أنه بإمكان التمويل الإسلامي أن يساهم في تمويل مشاريع كبرى في فرنسا^(٨)، مثل مشروع الحرم الجامعي باريس ساكلٰي^(٩) (Projet Campus) ومشروع باريس الكبير (Paris-Saclay) (Project du Grand Paris) (ص ١٥٤).

ما يجدر ذكره أنه ومنذ مجيء الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند لم يصبح التمويل الإسلامي من أولويات الحكومات الفرنسية المتعاقبة. فتم التخلٰي عنه

(8) Gilles Saint Marc. Paris, le nouveau centre de la Finance Islamique en Europe, Conférence à l'Université de Lyon, 20 novembre 2009, p. 13- 14.

(9) ساكلٰي: بلدية فرنسية تقع على نحو تسعه عشر كيلو متر جنوب غرب باريس في مقاطعة الإيسون (département de l'Essonne).

بشكل يثير الدهشة. وفي المقابل تم إصدار قانون - في وقت قياسي - يسمح باحتضان التمويل القائم على الحشد (crowdfunding) الذي ظهر في الدول الأنجلوسаксونية. فكان الحكومة الإشتراكية الفرنسية باتت تتحسّس من أي شيء له علاقة بالشريعة الإسلامية من قريب أو من بعيد، بينما تتشرف باحتضان طرق التمويل البديلة التي نشأت في الدول الأنجلوسаксونية.

يتمثل مشروع الحرم الجامعي باريس ساكلٌ في تطوير مبتكر لحرم جامعي في منطقة باريس ساكلٌ^(١٠). أما مشروع باريس الكبير فيتمثل في بناء مترو جديد تحت الأرض قدرت تكلفته بـ ٢٢ مليار و ٦٢٥ مليون يورو^(١١). وهذا يعني وجود حصة من التمويل ذات طابع تقليدي قائمة على الاقتراض بالربا، وأخرى ذات طابع إسلامي مثل المشاركة المتقاصدة، حيث يمنح فيها الممولون الحق للشريك في الإحلال بدلاً عنهم في الملكية، من خلال دفعه واحدة أو على دفعات متتالية حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وطبيعة المشروع، وحساسيته من الناحية الجيواقتصادية في نظر سلطات البلد المستضيف للاستثمار، بالنظر إلى خطورته على الأمن القومي على مستوى القطاعات التكنولوجية الاستراتيجية.

خطة الكتاب

يتضمن الكتاب فهرس موجز ، وتقرير ، ومقدمة (ص ٢٥-١)، وثلاثة فصول (ص ٤١٢-٢٧)، وخاتمة (ص ٤١٣-٤١٥)، وملحقات للمؤسسات المستخدمة في الرسالة (ص ٤١٧-٤١٨)، وأخرى لمؤسسات تمويل المشاريع (ص ٤١٩-٤٢٠)، وقائمة للمصطلحات الفنية (ص ٤٣١-٤٣٦)، وفهرس للأسماء (ص ٤٤٤-٤٣٧)،

(10) <http://www.campus-paris-saclay.fr/Vie-de-Campus/Construire-le-Campus/Le-projet>

(11) <http://www.societedugrandparis.fr/projet/les-couts-financements/financement-establi>

و قائمة للمراجع (ص ٤٣-٤٥٩)، وجدول مفصل لمحتويات الكتاب (ص ٤٦١-٦٦٤).

الفصل الأول: السياق الإسلامي والنظام الأخلاقي كآلية لحماية المتعاقدين وفق أحكام الشريعة الإسلامية^(١٢) (ص ٢٧-١٢٠).

المبحث الأول: النظارات الأولى^(١٣) (صورة عامة عن التمويل الإسلامي).

المبحث الثاني: مصادر الشريعة الإسلامية^(١٤).

المبحث الثالث: الاقتصاد الإسلامي^(١٥).

المبحث الرابع: المبادئ والمحظورات^(١٦).

الفصل الثاني: رصد العوائق التي تشقق عملية التمويل^(١٧) (ص ١٢١-٢٨١).

المبحث الأول: تعدد التركيبات القانونية: تمويل المشاريع والتمويل الذاتي^(١٨).

المبحث الثاني: هيكلة العلاقات التعاقدية بين الشركاء التقليديين والمسلمين^(١٩).

المبحث الثالث: النموذج الاقتصادي والمالي: تحليل مخاطر مشاريع الاستثمار^(٢٠).

المبحث الرابع: النموذج التعاقدي: تغطية الاستثمار بين المقرضين التقليديين والمسلمين^(٢١).

الفصل الثالث: تجاوز العوائق: محاولة لنمذجة عقود تمويل المشاريع^(٢٢) (ص ٤١٢-٤٨٣).

(12) Prolégomènes: le contexte islamique; l'ordre moral; instrument de protection du contractant en droit islamique.

(13) Premières vues.

(14) Les sources de la chari'a.

(15) L'économie islamique.

(16) Les principes et les interdictions.

(17) Recensement des contraintes pesant sur l'opération.

(18) La pluralité des montages juridiques: financement de projet et cofinancement.

(19) La structuration des rapports contractuels entre les partenaires conventionnels et islamiques.

(20) Le modèle économique et financier: l'analyse des risques du projet d'investissement.

(21) Le modèle contractuel : la couverture d'investissement entre les prêteurs conventionnels et islamiques.

المبحث الأول: مبادئ الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي^(٢٣).

المبحث الثاني: مرحلة بناء مشروع الاستثمار^(٢٤).

المبحث الثالث: مرحلة استغلال مشروع الاستثمار^(٢٥) المقاربة القانونية في التعامل مع أدوات التمويل الإسلامي.

من خلال تتبع محاولات الدول الأوروبية لإدراج التمويل الإسلامي في نظمها المالية القائمة، تبيّن وجود طريقتين رئيسيتين، هي:

الأولى: الاقتصر على الإطار القانوني القائم من خلال صياغة أدوات التمويل الإسلامي قياساً على أدوات مالية تقليدية مشابهة من حيث الشكل.

الثانية: استخدام إطار شريعي قائم (véhicule législatif) يمكنه احتواء أدوات التمويل الإسلامي، كنظام الأدوات المالية المحدد بموجب المادة ١-٢١١ من القانون النقدي والمالي (Code monétaire et financier)، أو نظام العقود القائمة على الثقة (régime de fiducie) الذي أدرج ضمن القانون المدني الفرنسي رقم ٢٠٠٧-٢١١ بإدخال بعض التعديلات الطفيفة^(٢٦).

وقد انتهج المؤلف المقاربة الأولى تأسيساً بما طرحته جيل سان مارك - رئيس لجنة التمويل الإسلامي في منظمة باريس أوروبلاس (Paris Europlace) سابقاً -

(22) Le dépassement des contraintes: essai de modélisation des contrats.

(23) Les principes de la charia en droit français.

(24) La période de construction du projet d'investissement.

(25) La période d'exploitation du projet d'investissement.

(26) عبدالرزاق بلعباس (٢٠١٠م) إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي، ضمن كتاب "حوار الأربعاء ١٤٣١-١٤٣٠ هـ (٢٠١٠-٢٠٠٩م)"، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ٤٨.

في مائدة حوار بمجلس الشيوخ الفرنسي^(٢٧). وهو ما يطرح تساولاًً عن إضافته العلمية من حيث الجوهر مقارنة بالأطر المعرفية السائدة على مستوى لجنة التمويل الإسلامي في منظمة باريس أوروبلاس ووزارة الاقتصاد الفرنسية. فرسائل الدكتوراه عن التمويل الإسلامي المعدة في الجامعات الغربية العريقة - مثل هارفرد والسوربون -، على نقيض الاعتقاد السائد وسط الاقتصاد الإسلامي، ليست بالضرورة أفضل من تلك المعدة في الجامعات العربية، لأن العبرة ليست بالجامعات التي تُعدُّ فيها الرسائل، ولا بجنسية كاتبها، أو لغتها، أو الأساليب الكمية المستخدمة فيها، وإنما بالأصلية والإضافة العلمية الجديرة بالاهتمام.

ماهية الاقتصاد الإسلامي والوضعية المعرفية

يرى المؤلف أن الاقتصاد الإسلامي هو شكل من أشكال نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وأن مقصده العام هو العدالة الاجتماعية (ص ٩٣). مما يكشف عن وضعيته المعرفية القائمة على تصور مؤهله أن النظام الرأسمالي هو آخر ما يمكن أن يتوصل إليه التطور البشري، كما قرر ذلك مؤرخ الاقتصاد الفرنسي فرنان برودل (Fernand Braudel)^(٢٨)، وأن "الإسلام لا يشكل عائقاً للرأسمالية واقتصاد السوق" (ص ٧٠). ومقتضى ذلك أن الرأسمالية والأنظمة المنبثقة عنها هي النموذج الذي يُوجب على ما سواه من النماذج أن يتكيف معه ويحدد هويته من خلاله بطريقة أو أخرى. وهو ما يُفسِّر الخلفية التي انطلق منها المؤلف في بداية كتابه، وهي ضرورة ولاء النظام الأخلاقي الإسلامي (ordre moral islamique) للقانون الفرنسي، أي تكيف أحكام الشريعة الإسلامية مع قواعد ومعايير القانون الفرنسي.

(27) Gilles Saint-Marc. *Finance islamique et droit français*, Tables rondes organisées par la Commission des Finances du Sénat « La finance islamique en France: quelles perspectives ? », 14 mai 2008, p. 7.

(28) لفقد هذه الأطروحة، راجع: جاك غودي. سرقة التاريخ، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٠م، ص ص: ٣٦٢-٢٧٥.

مبادئ التمويل الإسلامي ومميزاته

ويرى المؤلف أيضًا أن مبادئ التمويل الإسلامي الأساسية تتمثل في تحريم الربا، والمشاركة في الربح والخسارة، وتحريم الغرر والقمار، وإيتاء الزكاة، والرقابة الشرعية^(٢٩)، وحرمة الاستثمار في أنشطة تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية (ص. ٣٨). مما يعزز فكرة أن الشريعة الإسلامية تُشكّل عائقاً للنشاط التمويلي.

فالتمويل الإسلامي يرتكز في نظره على أربعة مبادئ سلبية (المحرمات) وثلاثة مبادئ إيجابية (المباحثات). وهو استنتاج يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر باعتبار أن جوهر المسألة لا يكمن في عد المحرمات والمباحثات، باعتبار أن المحرمات قليلة جداً مقارنة مع الطيبات، كما لا يخفى على كل ذي بصيرة درس الإسلام بعمق موضوعية، وإنما في نقل كل مبدأ. لذلك تتوزع آراء الباحثين والخبراء الماليين حول الركائز الأساسية للنموذج المالي الإسلامي. فيرى بعضهم أن أكثر ما يُمثله هذا النموذج من حيث التقل المعرفي (epistemological weight) هو: تحريم الربا؛ بينما يرى آخرون المشاركة في الربح والخسارة، وفئة ثالثة ترى تحريم المجازفة، وفئة رابعة ترى تحريم الغرر، وفئة خامسة تشير إلى ارتباط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي^(٣٠). وهذه مسألة دقيقة يصعب إدراكتها من قبل غير المهتم بفلسفة العلوم، وهي تقع في المقام الأول على عاتق الأستاذ المشرف على رسالة الدكتوراه.

(٢٩) من الغريب أن يعد المؤلف الرقابة الشرعية من مبادئ التمويل الإسلامي، وهي في الحقيقة إجراء تنظيمي. فالأصل هو مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

(30) Abderrazak Belabes. Epistémologie des principes de la finance islamique, *Cahiers de la finance islamique*, No. 2, 2009, pp. 5-11.

الهدف من الهندسة المالية الإسلامية

يرى مؤلف الكتاب أيضاً أن الهدف من تصميم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية هو الالتفاف على حرمة الربا وتحييدها (ص ١٠٥)، أو التحايل عليها وفق لغة الفقهاء. وهو بذلك يتقى مع المقاربة التي تعامل مع المنتجات المالية الإسلامية من الناحية القانونية والضريبية "كما لو أنها قائمة على الفائدة الربوية" (as if it were interest). وهو أسلوب تنتهجه سلطات الإشراف البريطانية، بحيث يتم هيكلة المنتجات المالية الإسلامية لكي تكون لها خصائص اقتصادية مماثلة للصيغ التقليدية القائمة على المدانية الربوية^(٣١).

وهذا منهج مشروع في الفقه الإسلامي – حسب تصور المؤلف –، باعتبار أن مصادره تميّز بين عدالة الشارع وعدالة المكلفين. فمقصد العقد (*intention*) – في تقديره – من مهام الشارع الذي يتولى السرائر. أما شكل العقد فهو من مهام عدالة المكلفين (ص ١٠٦). مما يكشف عن مقاربة القانونيين الأوروبيين في هيكلة المنتجات المالية الإسلامية. وهو تصور يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر لأن قصد المكلف في العمل يجب أن يكون موافقاً لقصد الشارع، وإلا كان باطلأً^(٣٢).

(31) HM Treasury. *Consultation on the legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (Sukuk)*, London, December 2008, p. 3; HM Treasury. *Legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (Sukuk): Summary and Responses*, London, October 2009, p. 5.

(32) لاحظ هنا أن من أهداف عرض كتب الغربيين عن التمويل الإسلامي – إلى أبعد من التعريف بها وعرض أهم محاورها – هو رصد الشبهات التي تثار عن الشريعة الإسلامية والتصدي لها بعمق وموضوعية.

إيجابيات الكتاب

كل عمل بشرى له إيجابيات ونفائص، والكمال لله وحده سبحانه وتعالى. ومن إيجابيات الكتاب ما يلي:

- التطرق إلى موضوع تمويل المشاريع الذي يعتمد على تمويلات تقليدية وأخرى إسلامية، وتطبيق ذلك على فرنسا.
- الكتابة بلغة سلسلة تجذب القارئ.
- عدم الإسهاب في شرح المفاهيم، والاقتصار قدر الإمكان على ما هو ضروري.
- ضبط بعض المفاهيم الأساسية في الفقه الإسلامي مثل، السنة، حيث عرفها بناءً على مراجع عربية مترجمة إلى الفرنسية: بأنها كل أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم -، وما أثير عنده من أفعالٍ، وما سُجِّلَ من إقرارٍ (ص ٤٥)، والأصح أن يقال: ما صح عنه من أقوال وأفعال وتقديرات.
- التمييز بين توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات (ص ٧٤). لكنه لم يستوعب أن الإقرار بأن الله هو الخالق المالك الرازق، يستلزم الالتزام بأحكامه وعدم التحايل عليها.
- تأكيده على أن المصادر الأساسية للتشريع الإسلامي هي: القرآن والسنة والإجماع والقياس (ص ٦٧).
- ربط التمويل الإسلامي بالمنظومة المعرفية الأمم، وهي الاقتصاد الإسلامي، بغض النظر عن النتيجة التي توصل إليها، وهي أن الاقتصاد الإسلامي هو شكل من أشكال نظام اقتصاد السوق الاجتماعي.

ملاحظات جوهرية

يظهر من خلال المقدمة صعوبة بعض الباحثين في التمويل الإسلامي من الأوروبيين - بالرغم من نواياهم الحسنة - عن التخلّي عن مركزيتهم الثقافية eurocentred approach) عند التطرق إلى الآخر، الذي لا ينتمي إلى فضائهم أو نطاقهم الحضاري cultural space (٣٣). وهو ما دفع المؤلف إلى اعتبار الشريعة الإسلامية بأنها قانون (loi) وعائق (constraint)، والتمويل الإسلامي بأنه تمويل خلقي faith-based)، وصيغ التمويل الإسلامي بأنها عقود قائمة على الإيمان (ethical contracts). وهذا يستلزم تعقি�باً على النحو التالي:

- إن الشريعة الإسلامية هي من عند الله سبحانه وتعالى، أما القوانين فهي من وضع البشر. فلا ينبغي إطلاق إسم القانون على الشريعة الإسلامية تقادياً للبس والإبهام.
- إن اعتبار الشريعة الإسلامية عائقاً؛ تعبير يحتاج إلى إعادة نظر، فهي مبنية على تحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومن ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه عاجلاً أم آجلاً.
- إن تصنيف التمويل الإسلامي بأنه تمويل خلقي، يدل على عدم الإمام بالخلفيات المعرفية لهذا المصطلح باعتباره يقتصر على التقليل من سلبيات النظام الرأسمالي على مستوى المخرجات، لكنه لا يعيد النظر في مبادئه، على رأسها التعامل بالربا، وهو ظلم.

(٣٣) هذه الملاحظة تخص أيضاً بعض المسلمين الذين يحللون الأحداث والواقع بناء على ثنائية "نحن وبقية العالم"، التي ستتحضر في المخيلة وينهل منه الخطاب الأيديولوجي، كما أظهر ذلك إدوارد سعيد (١٩٧٨م) في كتابه المشهور "الاستشراق"، ومن سار على دربه مثل تزفيتان تودورو夫 (Tzvetan Todorov 1992) في كتابة "نحن والآخرون". والمطلوب هو تحليل الظواهر والواقع بكل تعقيداتها وتشعباتها، وعدم اخترالها في ثنائيات عقيمة لا تسمن ولا تغني من جوع، وثكّيس السطحية في التفكير.

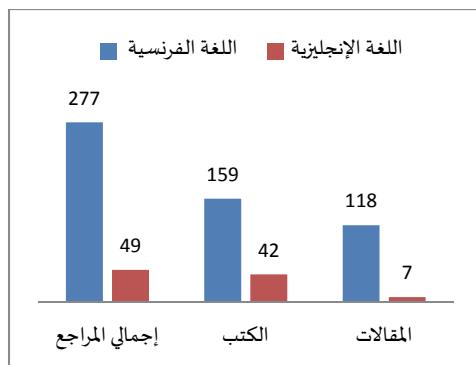
• إن وصف صيغ التمويل الإسلامي بأنها عقود قائمة على الإيمان مسلك قد يؤدي إلى تمييع أحكام الشريعة الإسلامية. فقد يوصف مسلم بأنه يتعامل بالعينة أو التورق بداعف الإيمان، لكن المسألة الجوهرية هي مدى توافق التصرفات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

ومما هو جدير باللحظة أن المؤلف يشير بعد ذلك إلى "أن المجتمعات المعاصرة هي مجتمعات معتقدة تتطور فيها مكانة الدين تحت تأثير التغيرات الاجتماعية" (ص ٣٠). فالإسلام في نظره - وفقاً للمقاربة السائدة في علم الاجتماع - هو مجرد واقعة اجتماعية أو حدث اجتماعي (social fact)، وهو يعني عند المحققين من أهل العلم الاستسلام لله، والانقياد له سبحانه بتوحيده، والإخلاص له، والتمسك بطاعته وطاعة رسوله -صلى الله عليه وسلم-، لأنه المبلغ عن ربه جل وعلا. وهذا يدعو إلى التقرير بين أفعال المسلمين وما تحمله شريعة الإسلام من مبادئ ومقاصد، مما يظهر على أيدي بعض المسلمين عن حسن نية أو سوء قصد، لا يُنسب إلى الشرع، وإنما إلى فاعله. وحصلاته من الناحية المعرفية ضرورة مقارنة ما هو قابل للمقارنة فعلاً. فينبغي مقارنة المبادئ بالمبادئ، والمقاصد بالمقاصد، والنظريات بالنظريات، والتطبيقات بالتطبيقات.

لم يرجع المؤلف في مجال فقه المعاملات المالية، والاقتصاد والتمويل الإسلامي إلى مصادر باللغة العربية نظراً لعدم معرفته لها، فاقتصر على مراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية كما يظهر في الشكل رقم (١). كما أنه لم يرجع إلى المصادر الأصلية، وإنما اكتفى بالرجوع إلى مصادر معاصرة كما أشار إلى ذلك ألان كوري في تقريره للكتاب (ص ٧)، بعد أن أشرف عليه في أطروحة الدكتوراه. وهو ما يتطلب إعداد كتب بالفرنسية متخصصة في قواعد التصرفات المالية ومقاصدها بأسلوب تربوي علمي يجمع بين الأصالة ومواكبة المتغيرات

المتسارعة في تصميم المنتجات المالية وتطويرها، وعبارات وأمثلة يسهل على الناطق باللغة الفرنسية استيعابها.

شكل (١). توزيع المراجع التي اعتمد عليها المؤلف باللغتين الفرنسية والإنجليزية



ملاحظات فرعية

وجد المؤلف - على غرار جل الباحثين في التمويل الإسلامي - صعوبة في ضبط مفهوم الغرر، فترجمه بالمجازفة (speculation)، والمخاطرة (risk)، وعدم التأكد (uncertainty)، والصدفة (hazard) (ص ١٦؛ ٣٨؛ ٩٥، ٤٢٥). وأفضل ترجمة - ظهرت حتى الآن - هي كلمة (aléa) كما أشار المؤلف أحياناً (ص ١٦؛ ٤٢٥). هناك بعض الكلمات والعبارات المترجمة التي تحتاج إلى مراجعة تم رصدها في الملحق (١)، وأخطاء كتابية (typo) تحتاج إلى تصويب كما يظهر في الملحق (٢).

إن هذه الملاحظات التي تم انتقادها بما يتناسب مع تطلعات الناطقين باللغة العربية من طلاب الدراسات العليا، وأساتذة، وباحثين في التمويل الإسلامي، لا تغدو من شأن الكتاب ولا تنقص من قيمته، فهو يشكل إضافة مهمة في مكتبة التمويل الإسلامي باللغة الفرنسية. وبما أنه طبع ضمن سلسلة يشرف عليها كرسى

"ضوابط وأخلاقيات التمويل" الذي أنشأته جامعة باريس الأولى بونتيون السوربون بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز، فمن الضروري مراجعة هذه الكتب قبل نشرها لتحسين مخرجاتها من ناحية ضبط الترجمة والمفاهيم الشرعية، بالإضافة إلى المفاهيم الفنية. على سبيل المثال ينبغي في هذه الحالة ضبط مفاهيم الهندسة المالية (ingénierie financière)، والتصميم (design)، والهيكلة (structuration)، والتركيب (innovation)، والتطوير (développement)، والابتكار (montage).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- بلعباس عبدالرزاق (٢٠١٠م) إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي، ضمن كتاب "حوار الأربعاء ١٤٣١-٢٠٠٩هـ (٢٠١٠م)"، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ١٤٧-١٦٤.
- غودي جاك (٢٠١٠م) سرقة التاريخ، نقله إلى العربية محمد محمود التوبة، الرياض: مكتبة العبيكان.
- اللحياني، سعد (٢٠٠٩م) "هل يسلم الغرب اقتصاديا؟"، ضمن كتاب "حوار الأربعاء ١٤٢٩-٢٠٠٩هـ (٢٠٠٨م)"، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ٣٦٥-٣٨٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Belabes, Abderrazak** (2009) Epistémologie des principes de la finance islamique, *Cahiers de la finance islamique*, No, 2, pp. 5-11.
- HM Treasury** (2008) *Consultation on the legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (Sukuk)*, London, December.
- HM Treasury** (2009) *Legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (Sukuk): Summary and Responses*, London, October.
- Langton, Jonathan, Trullols, Cristina and Turkistani, Abdullah Q.** (2011). *Islamic Economics and Finance: A European Perspective*, London: Palgrave Macmillan.

Martin-Sisteron, Hugues (2011). *L'adaptation des exigences de l'ordre moral islamique aux opérations de financement de projet : perspectives pour le droit français*, thèse de doctorat en Droit privé, sous la direction de Alain Couret, Soutenue en 2011 à l'Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne.

Martin-Sisteron, Hugues (2012) *Finance islamique et financement de projets en France*, préface d'Alain Couret, Paris: IRJS Editions, Collection: Ethique et normes de la finance.

Said, Edward ([1978] 1980) *L'orientalisme: l'Orient crée en Occident*, Paris: Seuil.

Saint-Marc, Gilles (2008) Finance islamique et droit français, Tables rondes organisées par la Commission des Finances du Sénat « La finance islamique en France: quelles perspectives ? », 14 mai.

Saint-Marc, Gilles (2009) Paris, le nouveau centre de la Finance Islamique en Europe, Conférence à l'Université de Lyon, 20 novembre.

Todorov, Tzvetan (1992) *Nous et les autres*, Paris: Seuil.

Weill, Laurent (2014) L'intérêt pour la finance sans intérêt: les 3C, *Les Cahiers de la finance islamique*, No, 4, pp. 3-6.

الملحق (١)

ملاحظات خاصة بترجمة كلمات وعبارات عربية إلى الفرنسية

الترجمة الأصوب	ترجمة المؤلف	الكلمة العربية	الصفحة
méthodologie du droit musulman	Sources du droit musulman	أصول الفقه	
génération	époque	القرن	57
Intérêt qui ne résulte pas d'un texte précis l'affirmant ou la niant	intérêt public	المصلحة المرسلة	59
félicité	bien-être	الفلاح	72
aumône légale	impôt religieux	الزكاة	96
louange	appréciation	المدح (أو التكية)	97
gouverneur	sheikh	ولي الأمر	103
jurisprudence des transactions	jurisprudence commerciales, financières, politiques et économiques	فقه المعاملات	113
biens	propriété	المال	423
religion	din	الدين	423
jurisprudence des actes d'adoration	qui a trait à la vie personnelle	فقه العبادات	424
aléa	risque , hasard, incertitude, aléa	غرر	425
celui qui prononce une interprétation personnelle	exégète	مجتهد	427
compagnons	témoins de sa vie	صحابة	428
prière	invocation rituelle	صلاة	428
jeûne	jeûne pratiqué durant le mois de ramadhan	صوم	428
requête	injonction	طلب	429

الملحق (٢)

أخطاء تحتاج إلى تصويب

الكتابة الأصوب	كتابة المؤلف	الصفحة
zannīyah	zanniya	49
Jibrīl	Jibil	51
ahād	ahab	56
al-wahid	Al-wahib	56
Muhammad or Mohamed (in French)	Mahomet	57
al-istihsān	Al-istihspan	59
tabdhīr	tabthir	88
jahālah	jahl	109
fāhish	fanish	109
yasīrah	yasir	109
nafaqah	nafaq	110
fiqh al- mu ‘āmalāt	mu’amat al-fiqh	113
āyah	ayat	424
fiqh al- ‘ibādāt	Fiqh al-badat	424
ḥīlah	hiyal	425
irādah	Iradat	426
murājahah : swap islamique	Muragaha swap : islamique	427
ribā al-nasīah:	Riba : an nassia	428
Economie islamique	Deconomie islamique	432

Book Review

Islamic Finance and Project Finance in France

Hugues Martin-Sisteron, Paris: IRJS Editions, 2012

Reviewed by Abderrazak Said Belabes

*Islamic Economics Institute
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia
abelabes@kau.edu.sa*

Abstract. This paper reviews a book titled "Islamic finance and project finance in France", written in French by Hugues Martin-Sisteron, which is originally a PhD thesis discussed at the University of Paris1 Panthéon Sorbonne in 2011, under the direction of Alain Couret. The theme of the book is centered on how to design and develop Islamic products in project finance; which a part is based on credit and other *Shari'ah* compliant financing in the French context. As a result, Islamic finance is considered as a complement and not as an alternate to conventional finance.

د. عبدالرزاق سعيد بلعباس

باحث بمعهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز، حاصل على شهادة مهندس في الإلكترونيك، والماجستير في القياس الاقتصادي، والدكتوراه في التحليل والسياسة الاقتصادية بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس.

البريد الإلكتروني: abelabes@kau.edu.sa